أبريل
2026

مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

مستقبل التقاضي المناخي في سبيل الحق في الصحة

أفريقيا نموذجاً

دراسة حالة

أبريل / نيسان 2026م

info@almarfacenter.org

مستقبل التقاضي المناخي في سبيل الحق في الصحة

أفريقيا نموذجاً

ورقة دراسة حاله

إعداد

الباحثه: اسراء محمود أحمد

دكتوراه فى العلوم السياسية

باحثه غير مقيمة لدى مركز المعرفة

المقدمة

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأزمات البيئية والمناخية حول العالم، تجد القارة الأفريقية نفسها أمام مفارقة مؤلمة؛ فهي من أقل القارات مساهمة في الانبعاثات الكربونية العالمية، إذ لا تتجاوز مساهمتها نحو ٣.٨%، ومع ذلك تتحمل نصيباً كبيراً من آثار تغير المناخ الكارثية. فملايين الأفارقة يواجهون اليوم موجات حر قاسية، وجفافاً طويل الأمد، وفيضانات مدمرة، رغم أنهم لم يكونوا السبب الرئيسي في نشوء هذه الأزمة. ومن بين أكثر الحقوق تضرراً في هذا السياق يبرز الحق في الصحة، وهو حق تعترف به القوانين الدولية والدساتير الأفريقية، لكنه يظل غير كافٍ على أرض الواقع ما لم تُفعّل الآليات القانونية القادرة على حمايته وضمان احترامه[١]

لم يعد تأثير تغير المناخ مقتصراً على البيئة أو الاقتصاد فقط، بل أصبح يمس صحة الإنسان بشكل مباشر. فبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، قد يؤدي تغير المناخ إلى وفاة نحو ٢٥٠ ألف شخص إضافي سنوياً بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ في أفريقيا وحدها، نتيجة سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري. ومع كل ارتفاع جديد في درجة حرارة الأرض، تبدأ أمراض في الظهور في مناطق لم تكن تعرفها من قبل، وتتفاقم مشكلات صحية قائمة بالفعل، بينما يجد ملايين الأشخاص أنفسهم محرومين من أبسط مقومات الحياة مثل المياه النظيفة والغذاء الكافي. وفي هذا السياق، ظهر اتجاه قانوني جديد يُعرف بـ"التقاضي المناخي"، ويقصد به اللجوء إلى المحاكم والآليات القضائية لمطالبة الحكومات والشركات باتخاذ خطوات جدية لمواجهة الأزمة المناخية، على أساس أن التقاعس عن التصدي لها لا يُعد مجرد فشل سياسي أو بيئي، بل قد يصل إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في الصحة[٢].

إن هذه الدراسة تركز على فرضية محورية مفادها: أن تحويل الدعاوى القانونية المناخية من خطاب بيئي عام إلى تركيز محدد على "انتهاك الحق في الصحة" قد يكون المفتاح الذي يفتح أبواب العدالة المغلقة في

[١] Wright, C. Y., Kapwata, T., Naidoo, N., Asante, K. P., Arku, R. E., Cissé, G., Simane, B., Atuyambe, L., & Berhane, K. (2024). *Climate change and human health in Africa in relation to opportunities to strengthen mitigating potential and adaptive capacity: Strategies to inform an African "Brains Trust"*. **Annals of Global Health, 90**(1), Article 7. https://doi.org/10.5334/aogh.4260

[٢] Ibid.

أفريقيا. فالحق في الصحة ليس مجرد نص دستوري جميل، بل هو التزام قانوني ملزم على الدول بموجب المعاهدات الدولية والمواثيق الإقليمية، وأي فشل فيه ينطوي على مسؤولية قانونية واضحة. وإذا استطعنا ربط الأضرار الصحية الملموسة (الوفيات، الأمراض، سوء التغذية) بالسياسات الحكومية وانبعاثات الشركات، فيمكننا تحويل حالة من "الكارثة" إلى قضية قانونية واضحة الملامح.

الإطار الدولي والإقليمي للاعتراف بالحق في الصحة والبيئة

لم يأتِ الاهتمام العالمي بقضايا المناخ من فراغ، فخلف كل معاهدة دولية تتناول تغير المناخ، وكل إعلان أممي يتعلق بحقوق الإنسان، توجد رحلة طويلة من الوعي المتدرج بأن صحة الإنسان لا يمكن فصلها عن البيئة التي يعيش فيها. فقد أقرّ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ الحق في التمتع بـ"أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية" باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، لكن الربط بين هذا الحق وبين قضايا تبدو بعيدة مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لم يكن واضحاً لسنوات طويلة أمام كثير من القضاة والمحامين. ومع صدور "التعليق العام رقم ١٤" عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ٢٠٠٠، بدأ هذا الفهم يتغير بوضوح؛ إذ أكدت اللجنة أن الحق في الصحة لا يقتصر على العلاج والرعاية الطبية، بل يشمل أيضاً مقومات أساسية مثل المياه النظيفة، والصرف الصحي، والسكن الملائم، والبيئة السليمة. ومن هنا بدأ التحول في النظرة القانونية إلى المسألة، فأي تهديد لهذه المقومات، سواء نتج عن تلوث نفطي أو انبعاثات غازية أو غيرها من صور الضرر البيئي، يمكن أن يُفهم بوصفه انتهاكاً مباشراً لحق الإنسان في الصحة[٣]. على المستوى الإقليمي، كانت أفريقيا سبّاقة في الاعتراف بالعلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان. فقد تضمن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي اعتُمد في بنجول عام ١٩٨١ ودخل حيز النفاذ عام

[٣] Wentz, Jessica, and Ama Francis. 2024. "Climate Change, Health Impacts, and State Obligations under International Law." *Columbia Climate Law Blog*, June 24, 2024. https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2024/06/24/climate-change-health-impacts-and-state-obligations-under-international-law/.

١٩٨٩، نصاً صريحاً على الحق في "بيئة مرضية وملائمة للتنمية" في المادة ٢٤، إلى جانب الحق في التمتع بأفضل مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية في المادة ١٦. ولم يكتفِ الميثاق بتقرير هذه الحقوق في صورة مبادئ عامة أو وعود أخلاقية، بل منحها قيمة قانونية يمكن الاحتجاج بها أمام الآليات القضائية الأفريقية المختصة. وبما أن عدداً كبيراً من الدول الأفريقية قد صادق على هذا الميثاق، فإن الالتزام بهذه الحقوق لم يعد اختيارياً، بل أصبح التزاماً قانونياً يمكن مساءلة الدول عنه. وقد أكدت المحكمة الأفريقية في أكثر من مناسبة أن الحق في الصحة والحق في البيئة لا يمكن النظر إليهما كحقين منفصلين، لأن تمتع الإنسان بصحته يرتبط إلى حد كبير بوجود بيئة سليمة وآمنة[٤].

أولا: الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المناخيه من كيوتو إلى باريس

لا يمكن فهم واقع التقاضي المناخي في أفريقيا دون الرجوع إلى الخلفية التاريخية للالتزامات الدولية التي انضمت إليها الدول الأفريقية. فقد بدأت هذه المسيرة عام ١٩٩٢ مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي مثّلت أول محاولة دولية لوضع إطار قانوني عام للتعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري. ومع ذلك، بقيت هذه الاتفاقية محدودة الأثر إلى حد كبير، لأنها لم تفرض التزامات واضحة ومباشرة على الدول، بل اكتفت بوضع المبادئ العامة وترك التفاصيل لجولات تفاوضية لاحقة. ثم جاء بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧ ليشكّل خطوة أكثر إلزاماً، إذ فرض لأول مرة التزامات قانونية على الدول الصناعية المدرجة في "الملحق ب" بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن ٥% مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، وذلك خلال فترة الالتزام الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. غير أن هذا البروتوكول لم يفرض الالتزامات نفسها على الدول غير الصناعية، ومن بينها الدول الأفريقية، انطلاقاً من فكرة أن هذه الدول لم تكن

[٤] Afogo, Nouwagnon Olivier, Maria Antonia Tigre, Armando Rocha, and Miriam Cohen. 2025. "Defining Climate Justice in the African Human Rights System: On the Climate Advisory Opinion Request to the African Court on Human and Peoples' Rights." *Verfassungsblog*, July 2, 2025. https://verfassungsblog.de/climate-advisory-opinion-request-to-the-african-court-on-human-and-peoples-rights/.

مسؤولة تاريخياً عن نشوء الأزمة المناخية، وهو منطق يجد أساسه في الواقع التاريخي لتراكم الانبعاثات العالمية[٥].

لكن العالم الذي دخلت فيه قضايا المناخ نقطة تحول جديد جاء مع **اتفاق باريس سنة ٢٠١٥**. هذا الاتفاق غيّر كل شيء لأول مرة. باريس لم تقل "الدول الصناعية فقط لديها التزامات"، بل قالت: "كل الدول (بما فيها الدول الغير صناعية والأفريقية) لديها التزامات مناخية". الهدف الأساسي لاتفاق باريس هو تحديد ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل "أقل من درجتين مئويتين" و"السعي لتحديده بـ ١.٥ درجة مئوية". وقد اشترط الاتفاق على كل دولة أن تقدم ما يسمى "مساهمة محددة وطنية (NDC)" "توضح كيف ستقلل انبعاثاتها وكيف ستتكيف مع آثار المناخ. جميع الدول الأفريقية الـ ٥٤ صادقت على اتفاق باريس وقدمت NDCs خاصة بها[٦].

لكن باريس أيضاً قدم شيئاً مهماً جداً آخر: "الهدف العالمي للتكيف (Global Goal on Adaptation – GGA). هذا الهدف يعترف بأنه ليس كل الحل هو تقليل الانبعاثات. التخفيف—Mitigation – بل يجب على العالم أيضاً بناء القدرة على التكيف والتأقلم مع المناخ المتغير. وهنا يأتي الربط بالصحة والعدالة المناخية: في باريس، اعترفت الدول أن التكيف لا يقل أهمية عن التخفيف، وأن الدول الفقيرة والدول الأفريقية بالذات—التي تعاني من أشد الآثار لكن ليست مسؤولة عنها—تحتاج إلى دعم مالي وتقني لبناء "صمود (Resilience)" في وجه الأزمات المناخية[٧].

ثانيا: دور الاتحاد الأفريقي والاستراتيجية القارية للمناخ

الاتحاد الأفريقي لم ينتظر الدول الغربية كي تخبره ماذا يجب أن يفعل. في فبراير ٢٠٢٢، اعتمدت رؤساء الدول الأفريقية استراتيجية موحدة **بعنوان "استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمناخ والتنمية المرنة وخطة العمل African Union Climate Change and Resilient Development ٢٠٢٢-٢٠٣٢**"

[٥] **Osafo, Seth. 2015. *From Kyoto to Paris: An African Perspective*. ClimDev-Africa.** https://www.climdev-africa.org/sites/default/files/ccda-v-doc/Seth%20Osafo%20-%20KYOTO%20TO%20PARIS%20AN%20AFRICAN%20PERSPECTIVE.pdf

[٦] World Resources Institute. *n.d. What Does the Paris Agreement Mean for Climate Resilience and Adaptation?* https://www.wri.org/insights/what-does-paris-agreement-mean-climate-resilience-and-adaptation.

[٧] Ibid.

Strategy and Action Plan. هذه الوثيقة الضخمة ليست مجرد ورقة سياسية: هي خارطة طريق قارية تضع الأساس لعمل موحد بين ٥٥ دولة أفريقية[٨].

تقوم الاستراتيجية على فكرة أساسية مفادها أن أفريقيا تسعى إلى بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر مرونة، قادرة على مواجهة الصدمات المناخية والتكيف مع آثارها. ومن هذا المنطلق، تركز الاستراتيجية على خمس نتائج رئيسية؛ أولها تعزيز القدرات المؤسسية داخل كل دولة بما يسمح بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المناخية بفاعلية. وثانيها العمل على توحيد الرؤى والاستراتيجيات بين الدول الأفريقية، حتى تتمكن القارة من التعبير عن موقفها بصوت واحد في القضايا المناخية. أما النتيجة الثالثة فتتعلق ببناء القدرة على الصمود وتقليل مواطن الضعف، خصوصاً لدى الفئات الهشة والمجتمعات الأكثر تأثراً بتغير المناخ. وتركز النتيجة الرابعة على توسيع فرص الوصول إلى التمويل المناخي، باعتباره شرطاً أساسياً لتنفيذ خطط التكيف والمواجهة. وأخيراً، تؤكد الاستراتيجية أهمية دمج العمل المناخي مع قطاعات حيوية أخرى مثل الزراعة والصحة والمياه، حتى لا تبقى السياسات المناخية معزولة عن احتياجات التنمية اليومية[٩].

والاتحاد الأفريقي لم يكتفِ بهذه الاستراتيجية. بل أنشأ "مركزاً لسياسة المناخ الأفريقي African Climate Policy Centre – ACPC، وهو مركز متخصص يعمل كـ "محور" لإنتاج المعرفة والأبحاث عن المناخ في أفريقيا. هذا المركز ليس منعزلاً: هو جزء من برنامج أكبر يسمى "المناخ من أجل التنمية في أفريقيا (ClimDev–Africa)، وهو عبارة عن شراكة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية. الهدف واضح: خلق بيئة من البحث العلمي والمعرفة لكي تتخذ الدول والحكومات الأفريقية قرارات مستنيرة حول المناخ

[١٠].

---

[٨] African Union Commission. 2022. *African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan (2022–2032)*. African Union. https://au.int/sites/default/files/documents/41959-doc-CC_Strategy_and_Action_Plan_2022-2032_08_02_23_Single_Print_Ready.pdf.

[٩] Ibid.

[١٠] ClimDev-Africa. 2025. *African Climate Policy Centre (ACPC)*. ClimDev-Africa. https://www.climdev-africa.org/afrian-climate-policy-center.

ثالثا: أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ وربطها بالصحة والتنمية المستدامة

يقف خلف هذا الإطار المناخي مفهوم أوسع وأكثر عمقاً يُعرف باسم **"أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ (Agenda 2063)"**. وهذه الأجندة لا تقتصر على قضايا المناخ فقط، بل تمثل رؤية طويلة المدى تمتد لخمسين عاماً، تهدف إلى بناء قارة أفريقية متكاملة ومزدهرة وسلمية، تقودها شعوبها بنفسها، وتكون فاعلاً ديناميكياً ومؤثراً في العالم. أما بالنسبة لعلاقة الصحة والمناخ بهذه الرؤية، فإن الأجندة تركز على ما تسميه **"التحول الهيكلي (Structural Transformation)"**، أي الانتقال من اقتصادات تعتمد بشكل أساسي على السلع الأولية والإنتاج التقليدي إلى اقتصادات صناعية ومتنوعة. لكن هذا التحول، بحسب الأجندة، يجب أن يكون **"محوره الإنسان (People-Centered)"** وأن يتم بصورة **مستدامة (Sustainable)**. ومن هنا تظهر الصحة كعنصر أساسي في قلب هذه الرؤية؛ فلا يمكن لأفريقيا أن تحقق ازدهاراً اقتصادياً حقيقياً بينما تعاني شعوبها من الأمراض المرتبطة بتغير المناخ، أو من سوء التغذية والجفاف ونقص الموارد الأساسية. ولذلك، تنظر **أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ (Agenda 2063)** إلى الاستثمار في حلول المناخ والطاقة النظيفة باعتباره استثماراً مباشراً في صحة الشعوب والرفاهية العامة، وليس مجرد إجراء بيئي أو اقتصادي.

والربط بين ٢٠٦٣ والمشاريع الدولية واضح: الاستراتيجية المناخية للاتحاد الأفريقي ٢٠٢٢-٢٠٣٢ تقول بوضوح: "الهدف الأساسي هو تحقيق رؤية أجندة ٢٠٦٣ بـ بناء صمود القارة الأفريقية ضد تأثيرات تغير المناخ السلبية". بكلمات أخرى: العمل المناخي ليس اختياراً أو كماليات، بل هو شرط أساسي لتحقيق ازدهار أفريقيا والوصول للرؤية الكبيرة[١١].

[١١] Stockholm Environment Institute (SEI). 2022. *Linking the Paris Agreement to Africa Agenda 2063: The Integrated Assessment of Air Pollution and Climate Change for Sustainable Development in Africa* (Event). SEI. https://www.sei.org/events/linking-the-paris-agreement-to-africa-agenda-2063/.

رابعا: إعلان نيروبي المناخي الالتزامات الأفريقية الحالية (وحدودها)

في سبتمبر ٢٠٢٣، عقدت أفريقيا ما أطلقت عليه "قمة المناخ الأفريقية" في نيروبي بكينيا. كانت هذه القمة مهمة جداً لأنها كانت المرة الأولى التي تستضيف أفريقيا قمة مناخية عالمية بقيادة أفريقية، بدلاً من أن تجلس أفريقيا كـ "ضيفة" في قمم دولية غربية. والنتيجة كانت "إعلان نيروبي المناخي (Nairobi Declaration on Climate Change)".[١٢]

الإعلان فيه طلبات واضحة من أفريقيا إلى العالم. مثلاً، أفريقيا تطالب بـ "تسريع جميع الجهود لتقليل الانبعاثات والامتثال لأهداف اتفاق باريس". وتطالب بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار (Loss & Damage Fund) وهو صندوق دولي من المفروض أن يدفع أموال للدول التي تضررت من تغير المناخ (خاصة أفريقيا) بسبب فشل الدول الصناعية في خفض الانبعاثات لعقود. وأفريقيا تطالب بـ "هدف عالمي محدد للتكيف" يكون له "مؤشرات وأهداف قابلة للقياس" لتقييم تقدم العالم في بناء الصمود المناخي[١٣].

لكن، وهنا يظهر النقد الضروري، يظل هذا الإعلان في النهاية مجرد "إعلان" وليس **معاهدة ملزمة قانونياً**، فهو يحمل لغة قوية وطموحة على الورق، لكنه لا يملك آلية إنفاذ حقيقية تضمن تحويل هذه الالتزامات إلى واقع. فالدول الأفريقية تطالب منذ سنوات بالحصول على **100مليار دولار سنوياً** من الدول الغنية لمساعدتها على **التكيف مع تغير المناخ (Climate Adaptation)**، وهو وعد طُرح أساساً في مؤتمر كوبنهاغن عام ٢٠٠٩، لكنه لم يُنفذ بالشكل المطلوب حتى اليوم. بل إن الإعلان نفسه يعترف بوجود فجوة كبيرة في **التمويل المناخي(Climate Finance)**، إذ تحتاج أفريقيا إلى تريليونات الدولارات سنوياً لتنفيذ استراتيجياتها المناخية، بينما لا يصل إليها في الواقع إلا جزء محدود من هذا التمويل، غالباً في صورة مليارات قليلة لا تكفي لمواجهة حجم الأزمة أو حماية المجتمعات الأكثر تضرراً[١٤].

---

[١٢] African Union Commission 2023.
[١٣] Ibid.
[١٤] Pan African Climate Justice Alliance (PACJA). 2024. *African Civil Society Position for UNFCCC-COP29: Towards Securing an Ambitious Needs-Based New Collective Quantified Goal on Climate Finance*. Pan African Climate Justice Alliance. https://pacja.org/wp-content/uploads/2024/11/PACJA-Position-for-COP29-.pdf.

تطور مفهوم التقاضي المناخي: من البيئة إلى الصحة

ظهر **التقاضي المناخي (Climate Litigation)** كمصطلح قانوني حديث مع بدايات القرن الحادي والعشرين، إلا أن جذوره تمتد إلى مراحل أقدم. فمع توسع النشاط الصناعي في القرن العشرين، وما صاحبه من تلوث بيئي واسع النطاق من جانب بعض الشركات الكبرى والحكومات، بدأت مجموعات من المتضررين في اللجوء إلى القضاء للمطالبة بوقف الأضرار أو الحصول على تعويضات، مستندة إلى قوانين التلوث والصحة العامة التي كانت لا تزال محدودة في ذلك الوقت. غير أن التحول الحقيقي في هذا المجال ارتبط بتطور الاتفاقيات الدولية الكبرى الخاصة بالمناخ، بدءاً من **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لعام ١٩٩٢**، ثم **بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) لعام ١٩٩٧**، وصولاً إلى **اتفاق باريس (Paris Agreement) لعام ٢٠١٥**. فقد ساهمت هذه الاتفاقيات في رفع سقف الالتزامات الدولية، ومنحت الأفراد والمنظمات المتضررة أساساً قانونياً أقوى لمساءلة الحكومات، باعتبار أن توقيع الدولة على معاهدة دولية بشأن المناخ يفرض عليها التزاماً باتخاذ إجراءات فعلية، ولا يترك لها مساحة واسعة للاكتفاء بالتصريحات العامة أو السياسات غير الفعالة[١٥].

في أوائل الألفية، بدأت أولى دعاوى **التقاضي المناخي (Climate Litigation)** تظهر في الولايات المتحدة وأوروبا، وتركزت أساساً على الانبعاثات والتزامات الدول بخفضها. لكن المحاكم في البداية تعاملت مع المناخ باعتباره مسألة فنية أو سياسية أكثر منه قضية حقوقية. وبعد **اتفاق باريس (Paris Agreement) 2015** حدث تحول واضح، إذ بدأت المنظمات والشباب والمجتمعات المتضررة يربطون أزمة المناخ بانتهاك **الحق في الحياة (Right to Life)** و**الحق في الصحة (Right to Health)**

[١٥] Bhadmus, Dotun. 2025. "Future of Climate Change Litigation in Africa: Mobilizing the Right to Health in Navigating Current Climate Crises." SSRN Scholarly Paper 5268438. June 20, 2025. https://doi.org/10.2139/ssrn.5268438.

والحق في بيئة آمنة وسليمة، ومن هنا أصبح القضاء أكثر استعداداً للنظر في القضايا المناخية باعتبارها قضايا حقوق إنسان، لا مجرد نزاعات بيئية تقنية[١٦].

أولا: السوابق الأفريقية الأولى والدور الطليعي للقارة

قد يبدو لافتاً أن أول قضية مناخية في أفريقيا لم تبدأها منظمة حقوقية كبرى، بل مواطن نيجيري من إحدى قرى دلتا النيجر. ففي عام ٢٠٠٥، رفع **جوناه جبهيمره (Jonah Gbemre)** دعوى ضد **شركة شل (Shell)**وحكومة نيجيريا بسبب **الحرق المستمر للغاز المصاحب(Gas Flaring)** ، والذي كان يلوث الهواء والتربة والمياه، ويؤثر على صحة السكان. واستندت الدعوى إلى أن هذه الممارسات تنتهك الحق الدستوري في **الحياة الكريمة والبيئة النظيفة**، لتصبح من أوائل القضايا التي ربطت بين الضرر البيئي وحقوق الإنسان في السياق الأفريقي[١٧].

ما يميز قضية **قمري/جبهيمره (Gbemre Case)** ليس مجرد أن المحكمة حكمت لصالحه، بل أن الحجة القانونية نفسها كانت مهمة في السياق الأفريقي. فقد اعتبرت **المحكمة الفيدرالية العليا النيجيرية** أن **حرق الغاز المصاحب (Gas Flaring)** لا يمثل فقط تلوثاً بيئياً، بل انتهاكاً لحقوق الإنسان، خاصة **الحق في الحياة والكرامة والبيئة الصحية**، وهي حقوق يحميها الدستور النيجيري و**الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (African Charter)**. ورغم أن الحكم لم يُنفذ بالكامل واستمرت ممارسات حرق الغاز، فإنه فتح الباب أمام استخدام **التقاضي المناخي الحقوقي (Rights-Based Climate Litigation)** في أفريقيا. وبعد ذلك، ظهرت قضايا مشابهة في دول أخرى؛ ففي جنوب أفريقيا استندت منظمات بيئية إلى **المادة ٢٤ من الدستور** للطعن في مشروعات الفحم، وفي كينيا رُفعت دعاوى ضد

[١٦] Pandey, Kiran. 2025. "Africa Witnesses Rise in Climate Litigation amid Its Deadliest Disasters." *Down To Earth*, July 24, 2025. https://www.downtoearth.org.in/africa/africa-witnesses-rise-in-climate-litigation-amid-its-deadliest-disasters.

[١٧] Bhadmus, Dotun. 2025

مشروعات الطاقة الفحمية، بينما شهدت أوغندا دعوى رفعها آباء وأمهات نيابة عن أطفالهم بسبب تقاعس الحكومة عن حمايتهم من آثار الفيضانات المرتبطة بالمناخ[١٨].

رغم أن حركة **التقاضي المناخي (Climate Litigation)** في أفريقيا ما زالت أبطأ من مثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة، فإنها أثبتت أن القارة تمتلك أساساً قانونياً قوياً خاصاً بها. فالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب يتميز باعترافه بحقوق **الشعوب** وليس الأفراد فقط، ومنها الحق في **بيئة سليمة وصحية**. وهذا يمنح التقاضي المناخي في أفريقيا بعداً جماعياً مهماً، إذ لا يقتصر الأمر على إثبات ضرر فردي مباشر، بل يمكن لمجتمع كامل أن يطعن في السياسات أو المشروعات التي تهدد حقه الجماعي في البيئة والصحة.

ثانيا: القضايا الواقعية والأحكام المحققة

في ديسمبر ٢٠٢٤، شهدت جنوب أفريقيا حكماً مهماً في مجال **التقاضي المناخي (Climate Litigation)**، بعدما رفعت مجموعة من الشباب والمنظمات البيئية، منها **التحالف الأفريقي للمناخ (African Climate Alliance)**، دعوى ضد الحكومة بسبب خطتها لإضافة **1500 ميجاوات من الكهرباء المولدة بالفحم** إلى الشبكة الوطنية. استند المدعون إلى أن هذه الخطة تنتهك **الحق في بيئة صحية وحقوق الأطفال**، لما للفحم من آثار خطيرة على الصحة والمناخ. وقد أيدت المحكمة العليا هذا الطرح، معتبرة أن الحكومة لم تراعِ بصورة كافية آثار الفحم على صحة السكان، وخاصة الأطفال، وهو ما يشكل مخالفة دستورية. لذلك ألغت المحكمة خطة الفحم، ليصبح الحكم انتصاراً بيئياً وصحياً في الوقت نفسه، ونموذجاً واضحاً لكيفية تفعيل **الحق في الصحة** داخل قضايا المناخ[١٩].

في نيجيريا، فتحت قضية **قمري/جبهيمره** عام ٢٠٠٥ الباب أمام ربط التلوث والانبعاثات النفطية

[١٨] Mupita, Neville. 2025. "*Landmark Court Rulings in Kenya and South Africa: Advancing the Right to a Healthy Environment in Africa*." *Universal Rights Group*, March 31, 2025. https://www.universal-rights.org/landmark-court-rulings-in-kenya-and-south-africa-advancing-the-right-to-a-healthy-environment-in-africa/.

[١٩] Drugmand, Dana. 2024. "*Ten Climate Court Wins in 2024*." *Climate in the Courts*, December 29, 2024. https://www.climateinthecourts.com/ten-climate-court-wins-in-2024/.

بحقوق الإنسان. وبعدها ظهرت قضايا أخرى مهمة، مثل **Centre for Oil Pollution v. NNPC Watch**، التي أكدت استعداد القضاء النيجيري للاعتراف بأن التلوث النفطي لا يسبب ضرراً بيئياً فقط، بل يؤثر أيضاً على صحة السكان وينتهك حقوقهم الأساسية. والأهم أن **المحكمة العليا النيجيرية** وسّعت مفهوم **الصفة والمصلحة** في القضايا البيئية، بحيث أصبح من الممكن للمنظمات البيئية رفع دعاوى دفاعاً عن **البيئة والمصلحة العامة**، وليس فقط نيابة عن أفراد تضرروا بشكل مباشر[٢٠].

في كينيا، في قضية تتعلق بمحطة فحم مخطط تشييدها في جزيرة لامو (قريبة من موقع تراثي عالمي لليونسكو)، قضت محكمة التحكيم بإلغاء الترخيص. السبب: السلطات البيئية الوطنية لم تقم بتقييم شامل لتأثير المشروع على المناخ وعلى صحة السكان المحليين. هذا الحكم كان مهماً لأنه أثبت أن المحاكم الأفريقية بدأت تفهم أنه لا يمكن الحديث عن تراخيص بيئية دون النظر إلى البعد المناخي والصحي[٢١].

وفي أوغندا، رفع ناشطون قضية سنة ٢٠١٢ نيابة عن أطفال فقدوا آباءهم في فيضانات ناجمة عن أنماط مناخية متغيرة. المدعون قالوا: الحكومة الأوغندية انتهكت حقنا الدستوري في بيئة نظيفة وصحية بفشلها في تطبيق سياسات تكيف حقيقية مع تغير المناخ. رغم أن القضية لا تزال معلقة، إلا أن تقديمها يثبت أن الأفكار تتطور. الآباء الأوغنديون الآن لا يستسلمون للقدر، بل يرفعون دعاوى قانونية معتبرين أن الدولة لديها مسؤولية قانونية لحماية أطفالهم من الكوارث المناخية[٢٢].

ثالثا: العقبات القانونية والإجرائية

ورغم هذه النجاحات النسبية، ما زالت هناك معضلة واضحة في واقع **التقاضي المناخي (Climate Litigation)** في أفريقيا. فالإحصاءات تشير إلى أنه من بين **23 قضية مناخية** وُثقت في القارة منذ

[٢٠] Suedi, Yusra, and Marie Fall. 2024. "*Climate Change Litigation before the African Human Rights System: Prospects and Pitfalls*." *Journal of Human Rights Practice* 16 (1): 146–159. https://doi.org/10.1093/jhuman/huad024.
[٢١] **Mupita 2025.**
[٢٢] Suedi and Fall 2024.

التسعينيات، بقيت **11قضية** معلقة دون حسم نهائي. كما أن **14قضية** من هذا العدد رُفعت فقط بين عامي **2021 و2025**، وهو ما يدل على وجود تسارع حديث، لكنه ما زال قائماً على قاعدة محدودة وضعيفة. وبالمقارنة مع الدول الغربية، حيث تُرفع مئات أو آلاف القضايا المناخية، يظهر الفارق الكبير في قدرة الأفراد والمنظمات داخل أفريقيا على استخدام القضاء كأداة فعالة لمواجهة أزمة المناخ.[٢٣]

تتمثل **المشكلة الأولى** في عائق إجرائي مهم هو الصفة والمصلحة ففي كثير من الدول الأفريقية، لا تقبل المحاكم الدعوى إلا إذا أثبت المدعي أنه تضرر شخصياً ومباشرة من القرار المطعون فيه. وهذا الشرط يصبح معقداً في قضايا التغير المناخي(Climate Change) ، لأن الضرر المناخي غالباً ما يكون عاماً أو مستقبلياً، مثل تأثير الانبعاثات على الصحة أو على الأجيال القادمة. لذلك يصعب على الأفراد أو الشباب إثبات ضرر مباشر من قرار حكومي، كإنشاء محطة فحم، قبل وقوع الآثار الصحية فعلياً. ومن هنا يظهر قصور القواعد الإجرائية التقليدية، لأنها صُممت في الأصل لنزاعات فردية بسيطة، لا لقضايا مناخية واسعة تمس المجتمع كله.

تتمثل **المشكلة الثانية** في صعوبة إثبات السببية (Causation) في قضايا المناخ. ففي الدعاوى التقليدية، يجب إثبات وجود علاقة مباشرة بين فعل المدعى عليه والضرر الواقع على المدعي، بينما يصبح ذلك أكثر تعقيداً في قضايا التغير المناخي (Climate Change) لأنه ظاهرة عالمية ومتراكمة تشارك فيها دول وشركات ومصادر انبعاث متعددة. لذلك يصعب مثلاً إثبات أن مرضاً معيناً، مثل الملاريا أو الإجهاد الحراري، نتج مباشرة عن محطة فحم أو مشروع محدد. فالعلم غالباً يقدم نتائج قائمة على الاحتمالات والترجيح، بينما يميل القضاء إلى طلب دليل واضح ومباشر. ومن هنا تظهر فجوة مهمة بين لغة القانون التي تبحث عن علاقة سببية مؤكدة، ولغة العلم التي تتعامل مع النسب والاحتمالات، مما يضعف فرص نجاح كثير من دعاوى التقاضي المناخي.

تتمثل المشكلة الثالثة في ضعف الإطار المؤسسي والتشريعي. فمعظم الدول الأفريقية لا تملك قوانين مناخية وطنية واضحة، بل تعتمد غالباً على قوانين بيئية عامة وُضعت قبل تطور الفهم القانوني والعلمي

[٢٣] Pandey 2025

لقضايا المناخ. وحتى اليوم، لم تسنّ سوى ست دول أفريقية قوانين مناخية حديثة، وهي كينيا ونيجيريا وأوغندا وبنين وموريشيوس وجنوب أفريقيا .وهذا يعني أن أغلب دول القارة ما زالت تفتقر إلى إطار قانوني يوجّه القضاة في التعامل مع قضايا التغير المناخ، مما يجعل المحاكم أكثر تردداً في إصدار أحكام جريئة أو إلزامية في هذا المجال.

تتمثل المشكلة الرابعة في بطء المحاكم، وهو عائق خطير في قضايا التقاضي المناخي. فبعض القضايا، مثل قضية قمري/جبهيمره في نيجيريا، استغرقت سنوات، بينما ظلت القضية الأوغندية المرفوعة عام ٢٠١٢ معلقة لأكثر من عقد. وهذا التأخير لا يعد مجرد بطء إجرائي، بل يضعف فكرة العدالة المناخية، لأن الأضرار الصحية والبيئية تتفاقم بينما ينتظر الضحايا حكماً نهائياً. أما المشكلة الخامسة فهي مادية واقتصادية، إذ إن التقاضي المناخي يتطلب موارد كبيرة، من محامين متخصصين وخبراء علميين وتقارير بيئية ودراسات فنية. لذلك يصعب على الأفراد المتضررين، خاصة الفقراء والمزارعين، مواجهة شركات كبرى أو حكومات تملك إمكانات مالية وقانونية ضخمة، حتى مع وجود دعم محدود من منظمات المجتمع المدني.

رابعا: الثغرات التشريعية والفجوات فى الحماية

على المستوى الإقليمي، تظهر ثغرة مهمة تحدّ من فاعلية التقاضي المناخي في أفريقيا. فرغم وجود المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كآلية قضائية لحماية الحقوق، فإن الوصول إليها ليس أمراً سهلاً. إذ يشترط أولاً أن يستنفد المدعي جميع وسائل الانتصاف المحلية داخل دولته، وهو ما يعني المرور بإجراءات قضائية طويلة قد تستغرق سنوات قبل الوصول إلى المستوى الإقليمي. كما أن الأفراد والمنظمات لا يستطيعون رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة إلا إذا كانت دولتهم قد أصدرت إعلاناً خاصاً يسمح بذلك، وهو ما لم تقم به إلا قلة محدودة من الدول الأفريقية. وتزداد خطورة هذه الثغرة في قضايا المناخ تحديداً، لأن الضرر المناخي يتسم بالاستمرارية والتراكم، ولا ينتظر بطء الإجراءات القضائية. فالتأخير في نظر الدعوى قد يعني تفاقم الجفاف، أو انتشار الأمراض، أو تدهور مصادر المياه والغذاء، قبل أن يحصل المتضررون على أي حماية قانونية فعالة. ولذلك، فإن ضعف الوصول إلى المحكمة الأفريقية لا يمثل

مجرد إشكال إجرائي، بل يحد من قدرة النظام الإقليمي الأفريقي على حماية الحق في الصحة والبيئة السليمة في مواجهة أزمة مناخية تتطلب تدخلاً سريعاً وفعالاً[٢٤].

تفعيل الآليات الإقليمية الأفريقية

رغم هذه التحديات، بدأت تظهر مؤشرات أمل مهمة في مسار التقاضي المناخي الأفريقي. ففي مايو ٢٠٢٥، طُرح طلب رسمي أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للحصول على رأي استشاري بشأن التزامات الدول الأفريقية في مواجهة تغير المناخ وحماية الحق في بيئة سليمة. وتكمن أهمية هذا الطلب في أنه قد يمثل نقطة تحول على مستوى القارة، لأنه سيدفع المحكمة إلى توضيح مضمون التزامات الدول بموجب الميثاق الأفريقي، خاصة ما يتعلق بالحق في الصحة والحق في البيئة. فقد يرسخ الرأي الاستشاري فكرة أن حماية البيئة ليست التزاماً سياسياً عاماً، بل واجب قانوني يفرض على الدول سن قوانين مناخية فعالة، وتقليل المخاطر الصحية المرتبطة بالحرارة والجفاف والفيضانات وتلوث الهواء. ورغم أن الرأي الاستشاري لا تكون له القوة الإلزامية نفسها التي تتمتع بها الأحكام القضائية، فإنه يظل مرجعية قانونية مهمة يمكن للمحاكم الوطنية الاعتماد عليها عند نظر القضايا المناخية، كما قد يمنح الأفراد والمنظمات أساساً أقوى لمساءلة الحكومات عن التقاعس في حماية الصحة والبيئة[٢٥].

[٢٤] Suedi and Fall 2024.

[٢٥] Climate Litigation Database. 2025. "Request for an Advisory Opinion on the Human Rights Obligations of African States in Addressing the Climate Crisis." Climate Case Chart. https://www.climatecasechart.com/document/request-for-an-advisory-opinion-on-the-human-rights-obligations-of-african-states-in-addressing-the-climate-crisis_2579.

أولا: بناء تحالفات بين القانون والعلم

من أهم العقبات في قضايا المناخ صعوبة إثبات العلاقة السببية بين الفعل والضرر، لذلك تحتاج أفريقيا إلى الاستثمار في علم العزو المناخي، وهو المجال الذي يساعد على تحديد مدى مساهمة تغير المناخ البشري في حدوث موجات الحر أو الجفاف أو الفيضانات. وتزداد أهمية هذا العلم لأنه يقرّب لغة العلم من لغة القانون؛ فبدلاً من الاكتفاء بالقول إن تغير المناخ **قد** يكون سبباً في الضرر، يمكن للخبراء تقديم تقديرات علمية تبين مدى زيادة احتمال وقوع الكارثة بسبب الانبعاثات البشرية. وقد أكدت دراسات قانونية وعلمية أن علم العزو أصبح أداة مهمة في التقاضي المناخي، لأنه يساعد المحاكم على ولا يكفي في هذا السياق الاعتماد على شهادات عامة أو تقارير دولية واسعة، بل يجب أن تنتج الجامعات والمراكز البحثية الأفريقية تقارير محلية "صالحة للاستخدام القضائي". والمقصود بذلك تقارير تربط بين الوقائع داخل الدولة نفسها وبين أثرها الصحي المباشر؛ مثل خريطة تبين ارتفاع معدلات الربو وأمراض الجهاز التنفسي بالقرب من محطة فحم، أو دراسة توضح زيادة حالات الملاريا في منطقة معينة بعد تغير أنماط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. هذا النوع من الأدلة العلمية يجعل الدعوى أكثر قوة، لأنه لا يكتفي بالحديث عن المناخ كظاهرة عالمية، بل يثبت أثره على أجساد الناس وصحتهم اليومية. كما أن إدخال الأطباء وخبراء الصحة العامة وخبراء الأرصاد ضمن فريق التقاضي يمنح المحكمة صورة أوضح عن حجم الخطر، ويجعل الحق في الصحة حقاً قابلاً للإثبات لا مجرد مبدأ نظري[٢٦].

ثانيا: التركيز على حقوق الأطفال والأجيال القادمة

تُعد **حقوق الأطفال** من أهم المداخل القانونية التي يمكن توظيفها في دعاوى التقاضي المناخي داخل أفريقيا، لأن الأطفال من أكثر الفئات تأثراً بتغير المناخ بسبب ضعفهم الصحي واعتمادهم على الغذاء والمياه والرعاية الطبية. ويمنح **الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل** أساساً قانونياً قوياً لهذا الاتجاه، إذ يحمي حق الطفل في

[٢٦] Ibid.

الحياة والنمو، وحقه في الصحة، وحقه في بيئة آمنة وسليمة. كما أن اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الطفل أقرت بأن الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر المناخ، سواء من خلال انتشار أمراض مثل الملاريا، أو سوء التغذية، أو آثار الفيضانات والجفاف. لذلك فإن تقديم الدعوى باعتبارها قضية تمس حقوق الأطفال، لا مجرد قضية مناخية عامة، يمنحها قوة قانونية وإنسانية أكبر، لأنه يضع المحكمة أمام ضرر مباشر يهدد صحة الأطفال وحياتهم ومستقبلهم، ويجعل تقاعس الدولة عن اتخاذ إجراءات مناخية فعالة أقرب إلى انتهاك واضح لالتزاماتها الحقوقية[٢٧]. والأهم من ذلك أن الاعتراف بحقوق الأجيال القادمة يفتح مساراً قانونياً أوسع في قضايا المناخ. فبدلاً من اشتراط وقوع ضرر فعلي على طفل موجود حالياً، يمكن للمحكمة أن تنظر إلى الخطر المستقبلي الذي تخلقه السياسات الحكومية الحالية على الأطفال الذين سيولدون لاحقاً. وهذا مهم لأن الضرر المناخي بطبيعته تراكمي وطويل الأمد، وقد لا تظهر آثاره الكاملة إلا بعد سنوات. لذلك فإن حماية الأجيال القادمة تعني أن الدولة لا تُسأل فقط عن الأضرار التي حدثت بالفعل، بل أيضاً عن السياسات التي تهدد الحق في الصحة والحياة والبيئة السليمة في المستقبل. وهذا المفهوم يمنح التقاضي المناخي قوة جديدة، لأنه يحوّل الوقاية من الخطر المناخي إلى التزام قانوني، لا مجرد اختيار سياسي.

[٢٧] African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child (ACERWC). 2025. *Continental Study on Climate Change and Children's Rights in Africa: A Continental Overview*. African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child. https://www.acerwc.africa/sites/default/files/2025-04/Continental%20Study%20On%20Climate%20Change%20and%20Children%20Rights%20in%20Africa.pdf.

ثالثا: الإصلاحات التشريعية الضرورية

أخيراً، يظل الإصلاح التشريعي خطوة أساسية لتقوية التقاضي المناخي في أفريقيا. فالدول الأفريقية تحتاج إلى سن قوانين مناخية وطنية واضحة تحدد التزامات الدولة في خفض الانبعاثات، والتكيف مع آثار المناخ، وحماية الحق في الصحة والبيئة السليمة. كما يجب توسيع مفهوم **الصفة والمصلحة** في قوانين المرافعات، حتى لا يقتصر رفع الدعوى على الشخص المتضرر مباشرة، بل يمتد إلى دعاوى المصلحة العامة والدعاوى الجماعية التي ترفعها المجتمعات أو المنظمات دفاعاً عن البيئة والصحة العامة. ومن المهم أيضاً إنشاء محاكم أو دوائر متخصصة في القضايا البيئية والمناخية، على غرار التجربة الكينية، لأن هذه القضايا تتطلب فهماً خاصاً للأدلة العلمية والطبية[٢٨].

الخاتمة

تُثبت المعطيات العلمية والسياسية الراهنة أن أزمة المناخ في أفريقيا ليست مجرد اضطراب بيئي عابر، بل هي "مُضاعِف للمخاطر" يضرب في عمق الاستقرار الصحي والاجتماعي للقارة. إن هذه الدراسة تنتهي إلى حقيقة مفادها أن الانفصال التاريخي بين الخطاب العلمي (الذي يرصد الأوبئة والظواهر الحرارية) والخطاب القانوني (الذي يبحث عن نصوص ملزمة) قد بدأ في التلاشي. فالمستقبل السياسي للقارة أصبح رهناً بمدى قدرتها على تحويل "الهشاشة الصحية" من مجرد إحصائيات وبائية في تقارير منظمة الصحة العالمية إلى "أدلة إثبات" قضائية تُستخدم لمساءلة الحكومات والشركات الكبرى، محلياً ودولياً.

إن تحريك "الحق في الصحة" كمدخل للتقاضي المناخي يمثل تحولاً استراتيجياً من "سياسة الاستعطاف" والمطالبة بالمنح الدولية، إلى "سياسة الاستحقاق" والمطالبة بالحقوق القانونية. فعندما يتم الربط بين القصور في سياسات التكيف المناخي وبين الارتفاع المسجل علمياً في معدلات الوفيات الناتجة عن الإجهاد الحراري أو انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، فإننا نخرج من حيز "النقاش السياسي العام" إلى حيز

[٢٨] Pandey 2025

"المسؤولية القانونية التقصيرية". هذا التحول يفرض على الدول الأفريقية ضرورة تحديث منظوماتها التشريعية لتستوعب مفهوم "العدالة التوزيعية للمخاطر"، بحيث لا تتحمل الفئات الأكثر فقراً وهشاشة العبء الصحي الأكبر لسياسات تنموية أو استثمارية غير مستدامة.

وعلى الصعيد الجيوسياسي، يبرز التقاضي المناخي القائم على الحق في الصحة كأداة ضغط في ميزان القوى بين الشمال والجنوب. إن تفعيل الميثاق الأفريقي واللجوء إلى الرأي الاستشاري للمحكمة الأفريقية يبعث برسالة سياسية مفادها أن أفريقيا لن تكتفي بكونها "ضحية جغرافية"، بل ستتحول إلى "فاعل قانوني" يطالب بإنفاذ مبدأ "المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة". فالعدالة المناخية لن تتحقق بمجرد توقيع الاتفاقيات الإطارية، بل عبر خلق "فقه قضائي أفريقي" يفرض على القوى الصناعية والشركات عابرة القارات تحمل "الفاتورة الصحية" لانبعاثاتها، وهو ما يعيد تعريف السيادة الوطنية في ظل أزمة عالمية عابرة للحدود.

وفي الختام، يظل مستقبل التقاضي المناخي في أفريقيا مرتبطاً بمدى النجاح في بناء "تحالف معرفي" يجمع بين علماء المناخ والأطباء والقانونيين. إن مواجهة الأزمة تتطلب سياسات تشريعية جريئة تتبنى مفهوم "الوقاية الحقوقية"، وإصلاحات قضائية تكسر جمود القواعد الإجرائية التقليدية لتسمح للأجيال القادمة بالدفاع عن حقها في حياة صحية. إن "الحق في الصحة" ليس مجرد نص قانوني، بل هو الجسر الذي سيعبر بأفريقيا من مرحلة "إدارة الكوارث" إلى مرحلة "فرض العدالة"، لضمان كرامة شعوبها في مواجهة تحدٍ وجودي لا يقبل القسمة على اثنين.

مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

2026م

References

First: Books and General Studies

1. Osafo, Seth. 2015. *From Kyoto to Paris: An African Perspective*. ClimDev-Africa. https://www.climdev-africa.org/sites/default/files/ccda-v-doc/Seth%20Osafo%20-%20KYOTO%20TO%20PARIS%20AN%20AFRICAN%20PERSPECTIVE.pdf

2. Bhadmus, Dotun. 2025. *Future of Climate Change Litigation in Africa: Mobilizing the Right to Health in Navigating Current Climate Crises*. SSRN Scholarly Paper No. 5268438, June 20, 2025. https://doi.org/10.2139/ssrn.5268438

3. Wright, C. Y., Kapwata, T., Naidoo, N., Asante, K. P., Arku, R. E., Cissé, G., Simane, B., Atuyambe, L., & Berhane, K. 2024. "Climate Change and Human Health in Africa in Relation to Opportunities to Strengthen Mitigating Potential and Adaptive Capacity: Strategies to Inform an African 'Brains Trust'." *Annals of Global Health*, 90(1), Article 7. https://doi.org/10.5334/aogh.4260

Second: Official Reports and Documents

1. African Union Commission. 2022. *African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan 2022–2032*. African Union. https://au.int/sites/default/files/documents/41959-doc-CC_Strategy_and_Action_Plan_2022-2032_08_02_23_Single_Print_Ready.pdf

2. African Union. 2023. *The African Leaders Nairobi Declaration on Climate Change and Call to Action*. Africa Climate Summit, Nairobi, Kenya, 4–6 September 2023. https://au.int/sites/default/files/decisions/43124-Nairobi_Declaration_06092023.pdf

3. Stockholm Environment Institute. 2022. *Linking the Paris Agreement to Africa Agenda 2063: The Integrated Assessment of Air Pollution and Climate Change for Sustainable Development in Africa*. SEI. https://www.sei.org/events/linking-the-paris-agreement-to-africa-agenda-2063/

4. Pan African Climate Justice Alliance. 2024. *African Civil Society Position for UNFCCC-COP29*. Pan African Climate Justice Alliance. https://pacja.org/wp-content/uploads/2024/11/PACJA-Position-for-COP29-.pdf

5. ClimDev-Africa. 2025. *African Climate Policy Centre*. ClimDev-Africa. https://www.climdev-africa.org/afrian-climate-policy-center

6. African Committee of Experts on the Rights and Welfare of the Child. 2025. *Continental Study on Climate Change and Children's Rights in Africa*. ACERWC. https://www.acerwc.africa/sites/default/files/2025-04/Continental%20Study%20On%20Climate%20Change%20and%20Children%20Rights%20in%20Africa.pdf

7. World Resources Institute. n.d. *What Does the Paris Agreement Mean for Climate Resilience and Adaptation?* World Resources Institute. https://www.wri.org/insights/what-does-paris-agreement-mean-climate-resilience-and-adaptation

8. Climate Litigation Database. 2025. *Request for an Advisory Opinion on the Human Rights Obligations of African States in Addressing the Climate Crisis*. https://www.climatecasechart.com/document/request-for-an-advisory-opinion-on-the-human-rights-obligations-of-african-states-in-addressing-the-climate-crisis_2579

Third: Academic and Analytical Articles

1. Afogo, Nouwagnon Olivier, Maria Antonia Tigre, Armando Rocha, and Miriam Cohen. 2025. "Defining Climate Justice in the African Human Rights System: On the Climate Advisory Opinion Request to the African Court on Human and Peoples' Rights." *Verfassungsblog*, July 2, 2025.

https://verfassungsblog.de/climate-advisory-opinion-request-to-the-african-court-on-human-and-peoples-rights/

2. Wentz, Jessica, and Ama Francis. 2024. "Climate Change, Health Impacts, and State Obligations under International Law." *Columbia Climate Law Blog*, June 24, 2024. https://blogs.law.columbia.edu/climatechange/2024/06/24/climate-change-health-impacts-and-state-obligations-under-international-law/

3. Suedi, Yusra, and Marie Fall. 2024. "Climate Change Litigation before the African Human Rights System: Prospects and Pitfalls." *Journal of Human Rights Practice*, 16, 146–159. https://doi.org/10.1093/jhuman/huad024

4. Pandey, Kiran. 2025. "Africa Witnesses Rise in Climate Litigation amid Its Deadliest Disasters." *Down To Earth*, July 24, 2025. https://www.downtoearth.org.in/africa/africa-witnesses-rise-in-climate-litigation-amid-its-deadliest-disasters

5. Mupita, Neville. 2025. "Landmark Court Rulings in Kenya and South Africa: Advancing the Right to a Healthy Environment in Africa." *Universal Rights Group*, March 31, 2025. https://www.universal-rights.org/landmark-court-rulings-in-kenya-and-south-africa-advancing-the-right-to-a-healthy-environment-in-africa/

6. Drugmand, Dana. 2024. "Ten Climate Court Wins in 2024." *Climate in the Courts*, December 29, 2024. https://www.climateinthecourts.com/ten-climate-court-wins-in-2024/

2026م